عشرة بعد المائة.

٧٠ - يقرر إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر العام ليتخذ الاجراءات المناسبة بشأنه».

وقد نجح مشروع القرار هذا في التصويت الأولي، كما نجح أيضا باغلبية كبيرة في التصويت النهائي.

وكانت لجنة التربية قد أقرّت توصيتين بالاجماع ولم تتحفظ عليهما سوى اسرائيل فقط.

أولاهما تنص على أن تستمر اليونسكو في تبنيها مشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة.

والثانية تقضي بالمساهمة في حل مشكلة العجز المتكرر في ميزانية وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين. ولقد أقرت التوصيتان مع الاشارة الى وجوب تنفيذهما.

وقد ركزت وفود الدول الاشتراكية والافريقية، في كلماتها، على القضية الفلسطينية، وكانت هناك حفاوة غير عادية قوبلت بها كلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها طلال ناجي، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن الكلمات العربية، لوبلت كلمة المندوب اللبناني صلاح ستيتيه باعجاب منقطع النظير لقدرتها اللغوية الجمالية على التقاط القضايا الأهم، ووصلت بأنها كلمة «فلسطينية وطنية» ذكيّة، كذلك كانت كلمة الشاذلي القليبي، الأمين العام للجامعة العربية. أما كلمات الوفود الأجنبية فقد تميزت من بينها كلمة مندوب الهند بانسانيتها «وفلسطينيتها» أيضا، ولاقت استحساناً خاصا من قبل الوفود العربية والافريقية والاسلامية. وكان رئيس وزراء بنغلادش قد زار المؤتمر وتحدث مطولاً فيه. كذلك زاره أحمد سيكوتوري، رئيس جمهورية غينيا، الذي ألقى كلمة فلسفية عامة. ولوحظ في التصويت على مشروع قرار الاراضي العربية المحتلة، أن اسبانيا واليونان صوتتا لصالحه بعكس الدول الاوروبية الأخرى التي اعترضت عليه إضافة للولايات المتحدة وكندا واستراليا وبعض الدول الاسكندنافية، في حين نجح مشروع القرار في التصويت بدعم من الدول الأفريقية والاشتراكية والاسلامية. ومما تميّز به المؤتمر أيضا أن الدول الاوروبية، رغم أنها اعترضت على مشروع القرار، إلا أنها لم تقدم أية مداخلة لصالح اسرائيل، كما فعلت الولايات المتحدة الاميركية. ولكن يظل أن موقف الدول الأوروبية هو موقف التابع للولايات المتحدة الاميركية التي وضعت كل ثقلها، بشكل سافر، لصالح اسرائيل؛ وقد ساهمت الأوضاع العربية الحالية، الحرب العراقية - الايرانية مثلاً في قوة موقف الولايات المتحدة الأميركية وشراسته وغطرسته.

أما المشروع الثاني الذي أقره المؤتمر فهو مشروع القدس، وقد تقدمت به ١٧ دولة عربية و٢٠ دولة أفريقية وهي «مدغشقر وموريتانيا والسنغال وزامبيا والنيجر وتوغو وغينيا - بيساو والرأس الاخضر وسيشيل والمغرب وموريتانيا وليسوتو وبنين وأنغولا وسيراليون وغينيا وتونس وكينيا والجزائر والسودان والامارات العربية المتحدة واليمن الديمقراطية ونيجيريا والسعودية والاردن والبحرين والجمهورية اليمنية وسوريا وبوروندي وغانا وقطر وعمان وموزامبيق وأثيوبيا ولبنان والعراق والكويت». وعنوان مشروع القرار هذا هو «القدس وتطبيق القرار ٢٠م/٤/٤٠و٧/١٣».

وقد جاء في مقدمة المشروع: «إن المؤتمر العام اذ يذكر بالميثاق التاسيسي لليونسكو، ونظرا للاهمية الاستثنائية للممتلكات الثقافية الكائنة في مدينة القدس، لا بالنسبة للبلدان المعنية وحدها بل وللبشرية جمعاء بسبب الطابع الفريد الذي تتسم به تلك الممتلكات على الصعيد الثقافي والتاريخي والديني... الخ». وبعد الادلاء ببعض الحيثيات... يستمر مشروع القرار على النحو التالي:

«ونظرا لان اعتماد اسرائيل «القانون الاساسي» الذي يغير طابع مدينة القدس، ووضعها إنما يزيد من العوائق التي تكدسها اسرائيل لاحباط اضطلاع اليونسكو بمهمتها لحماية التراث المشترك للبشرية: